وزارة التعليـــــــم العالـــــــي والبحـــــث العلمـــــــي
Ministère de l'Enseignement Supérieuret de la Recherche Scientifique

Centre Universitaire
MorsliAbdellah Tipaza

Cellule de l'information et de la communication

المـركــز الجـامعـي
مرسلي عبد الله
خلية الإعلام والاتصال

تيبازة في 10/ 12/ 2015

تطبيـــق نظـام الـ ألام دي LMD

بيـن الواقــع والمـــأمول

موضوع تقييم نظام الـ ألام دي LMD وتوضيح ما جاء لأجله هذا النظام وما هو عليه الآن في الواقع وما هو مأمول منه، كان محل نقاش ضمن اليوم الدراسي بتاريخ 10 ديسمبر 2015، بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة، من تنظيم معهد الحقوق والعلوم السياسية تحت اشراف مدير المركز الدكتور فضيل رابح بحضور الأساتذة والطلبة من المركز، وبحضور أساتذة وطلبة المعهد على رأسهم مديرة المعهد.

جاء في كلمتها أن نظام LMD ذو المرجعية العالمية، تبنته الجامعة الجزائرية كنظام بديل للنظام الكلاسيكي، بعد مرحلة متقدمة من الاصلاحات التي عرفتها مؤسسات التعليم العالي بسبب زيادة النمو الديمغرافي والتنافس العالمي والتوجه العولمي وغيرها من القضايا فكان

أول اصلاح سنة 1971 للمنظومة الجامعية الجزائرية هدفها تكوين اطارات وطنية تستجيب ومخططات التنمية آنذاك.

ثم إصلاح سنة 1984 تحت عنوان خريطة الجامعة سعيا إلى تقييم شامل للمنظومة الجامعية.

وفي فترة التسعينات برزت خطوة الاصلاح معمقة دعت إليها العوامل المحلية والعالمية ومن ثمة بوادر الربط بين القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

وسنة 1995 شكلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لجنة أوكلت لها مهام تحضير الاصلاحات الجامعية وإفادة دورها في المجتمع، هذا ما تولد عنه نظام LMD الذي قام على مبدأ الشراكة بين المؤسسات الجامعية والاجتماعية والاقتصادية.

وبعد المسار الذي حققه النظام من سنة 2004 إلى 2015 يتساءل العاكفون على هذا النظام هل حقق ما جاء من أجله؟ ومنه أعلنت رسميا عن افتتاح أشغال اليوم الدراسي من تنشيط الأستاذتين درار لويزة وايراين نوال.

أول مداخلة كانت للأستاذ حدار جمال بعنوان شرح القوانين الخاصة بنظام LMD تعلقت بالقرار 711 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 الذي يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجي للدراسات الجامعية. والقرار 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 الذي يتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوارئ الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر.

ثاني محاضرة بعنوان اشكاليات توحيد البرامج في نظام LMD للأستاذة بن قوية سامية التي أثارت بعض المشاكل التي يعانيها الطالب منها مشكل توحيد البرامج للالتحاق بمسابقة وطنية وقدمت كمثال طلبة تخصص قانون الأسرة .

تلتها مداخلة الأستاذة شابني سامية حول اتجاهات الأستاذ الجامعي نحو نظام LMD وتأثيرها على أدائه الوظيفي ، باعتباره المحرك الأساسي والحلقة الأساسية في برمجة السياسة التعليمية والمحتك الأول بالطالب.

إلى جانب محاضرة الأستاذة رحايمية آسيا تطرقت إلى آليات تفعيل الوصاية بداية بمفهوم الوصاية التي تعني المرافقة بين الأستاذ المشرف والطالب لمساعدتهعلى الاندماج الاجتماعي، وما هي اشكالات تطبيقها على أرض الواقع؟.

أماالأستاذة ياحي سامية تطرقت إلى تقييم نظام LMD بذكر الإيجابيات من جانب نظري وإلى السلبيات من جانب تطبيقي انطلاقا من القرار 265/08 المؤرخ في 2008 المتضمن لنظام الدراسات للحصول على شهادة ليسانس، الماستر والدكتوراه. أيضا القرار الوزاري الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 711 المؤرخ في 2011/11/03 الذي يحدد قواعد المشاركة في التنظيم والتسيير البيداغوجيين للدراسات الجامعية، كذلك القرار

712 المؤرخ في 2011/11/03 يتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طور الدراسات لنيل شهادة ليسانس وماستر.

في الأخير مداخلة الأستاذ نقيب نور الاسلام بعنوان شرح نظام LMD وصعوبة تطبيقه من خلال محاولة معرفة هل ان هذه الصعوبات تتعلق بمدى انسجام هذا النظام مع الواقع التعليمي العالي بالجزائر، أم أنه نظام عالمي مقترن بالبيئة الأوروبية فقط ويختلف من حيث الثقافة الاجتماعية والاقتصادية.

في الأخير، أثري هذا اليوم الدراسي الذي حضره جميع الأساتذة خاصة الجدد والطلبة إلى جانب الأسرة الاعلامية بالنقاش والتساؤلات التي أجاب عليها الأساتذة المتدخلين وتوجت الأشغال بمجموعة من التوصيات كانت في صميم الموضوع أهمها:

- ضرورة توحيد البرامج والمناهج على مستوى الليسانس وعلى مستوى الماستر لضمان حظوظ الطلبة في الانتقال لجهات الوطن.
- تنويع وتكثيف وسائل التعليم والاعتماد على وسائل التعليم الحديثة التي تتماشى ونظام ل.م.د
- تشجيع استقلالية الطلبة وتحفيزهم على المنافسة.
- تكوين الأساتذة جول جوانب هذا النظام من خلال تنظيم أيام دراسية وملتقيات.
- إشراك الفواعل المحلية الاقتصادية والاجتماعية مع الجامعة لضمان تكوين تطبيقي للطلبة، عن طريق الشراكة بين الجامعة وهذه القطاعات.
- تنظيم بشكل دوري الأيام الدراسية والإعلامية حول الموضوع الحالي.
- ترقية المنظومة القانونية والمؤسسات لتطبيق ل.م.د بشكل أمثل.
- تفعيل الجانب الميداني في تطبيق وتدريس المقاييس النظرية ومساهمة هذه القطاعات في عروض تكوين الطلبة والسعي لتوظيف الطلبة المتخرجين.
- إجراء دورات تكوينية فعالة المضمون تسمح للأستاذ الجامعي بتحسين مردوده الأدائي.
- إشراك الأستاذ الجامعي في كل برامج التغيير الخاصة بنظام التعليم العالي.
- خلق وتعزيز الجهات المكلفة بالدورات التكوينية لضمان تأطير ولزيادة وتكوين الأستاذ في نظام ل.م.د
- ضرورة وضع قوانين توضح معالم ل.م.د خاصة فيما يتعلق بتقنية الانتقال إلى الماستر والدكتوراه.
- شرح نظام ل.م.د للتلاميذ في مرحلة الثانوية على شكل أبواب مفتوحة تنظم بالتنسيق مع الثانويات ومديريات التربية والجامعات.
- تنصيب لجان الإشراف على مستوى كل الجامعات والمعاهد، وكذا تفعيل اللجان المنصبة مع تسطير برنامج على مدار الموسم الجامعي لأهم المواضيع والمعلومات التي يجب أن تصل للطالب وفق دورات رزنامة محددة.
- توفير الفضاءات المعدة لمهمة الإشراف وتجهيزها بكل الوسائل التي تضمن نجاح المهمة.